International Jordanian Journal Aryam for Humanities and Social Sciences; IJJA
Volume1, Issue1, 2019

Hitler's internal policy 1935 – 1945

Assistant Teacher Mohamed Hassan Obaid

University of Basrah – College of Education for Women, Department of History, Iraq

Received: 2/1/2019
Revised: 9/2/2019
Accepted: 11/3/2019
Published online: 28/3/2019

* *Corresponding author:*
Email: alrofmohamed@gmail.com

https://doi.org/10.65811/118

***Citation: Obaid**.M.(2019). **Hitler's internal policy 1935 – 1945**. International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 1(1).*

mohammd hassn (0000-0002-8775-7975) - ORCID

©2019 TheAuthor(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences: Issn Online **2706-8455**

Abstract: The historical scene throughout the ages witnessed important events and events, events and facts created by personalities. These figures played a role in moving the historical theater. These figures are Adolf Hitler, the German-Austrian leader who left his historical mark through the events he participated in. On the historical stage. The impact of Adolf Hitler in the reality of Germany, especially the European reality in general, it is not easy to summarize the circumstances that led to that dangerous change in Germany and its directions, which threatened world peace in an unprecedented manner in the history of humanity. Many studies highlight Hitler's foreign policy and the wars he has waged at the European level while ignoring the actions and actions he has taken to restore his inner front. From the early days of his accession to power, Hitler worked to take practical steps to unify power. The first step was to dissolve the parliament and hold new elections. He also issued a number of resolutions that included the disabling of articles (114, 117, 118, 123, 124 and 153) 1919.

Keywords: Hitler, internal politics.

سياسة هتلر الداخلية ١٩٣٥ – ١٩٤٥

المدرس المساعد محمد حسب عبيد

الملخص: شهد المشهد التاريخي على مر العصور أحداثًا وأحداثًا وأحداثًا وحقائقًا مهمة أنشأتها الشخصيات. لعبت هذه الأرقام دورًا في نقل المسرح التاريخي. هذه الأرقام هي أدولف هتلر، الزعيم الألماني الأسترالي الذي ترك بصماته التاريخية من خلال الأحداث التي شارك فيها. في المرحلة التاريخية. تأثير أدولف هتلر في واقع ألمانيا ، وخاصة الواقع الأوروبي بشكل عام، ليس من السهل تلخيص الظروف التي أدت إلى هذا التغيير الخطير في ألمانيا واتجاهاتها، التي هددت السلام العالمي بطريقة غير مسبوقة في تاريخ إنسانية. تبرز العديد من الدراسات السياسة الخارجية لهتلر والحروب التي شنها على المستوى الأوروبي مع تجاهل الإجراءات والإجراءات التي اتخذها لاستعادة جبهته الداخلية. منذ الأيام الأولى من انضمامه إلى السلطة ، عمل هتلر على اتخاذ خطوات عملية لتوحيد السلطة. كانت الخطوة الأولى هي حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. كما أصدر عددًا من القرارات التي شملت تعطيل المقالات (١١٤ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٣) ١٩١٩. شملت هذه المقالات عدم التنويع من الحرية الفردية ، واحترام قدسية المنازل، وسرية البريد والبرجرام، المؤتمر عبر الهاتف، حرية التعبير، النقاش، الرأي، حرية الجمعيات، حرية الجمعية السلمية وحرية الممتلكات الفردية.

الكلمات المفتاحية: هتلر، السياسة الداخلية.

المقدمة

يعد مجتمع الدولة الأردني مجتمع قبلي النشأة إذ كان في بداية تكوينه يعتمد على القبيلة كأساس للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويمكن اعتبار النظام القبلي البدوي مرحلة تاريخية مهمة في نشأة إمارة شرق الأردن، فقد ساهمت قبائل الأردن في تطوير الواقع الاقتصادي والسياسي للأردن ، إذ كانت القبائل البدوية الأردنية تمثل الداعم الرئيسي للدولة الأردنية وتطورها، من خلال الإسهام في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والعمل على توفير الأمن الداخلي ورد الاعتداءات الخارجية من خلال إشراف شيخ القبيلة على تطبيق القانون الذي يتمثل في مجموعة من الأعراف والتقاليد ،كما أن شيخ القبيلة يشرف على تنفيذ العقوبة على الفرد المخالف، وبعد أن اندمجت القبائل البدوية في الدولة الأردنية فقد اقتصرت مهمتها على الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

وكذلك يبرز الدور السياسي للقبائل الأردنية من خلال اندماج مجموعة من القبائل في قبيلة واحدة من اجل القيام بتنظيم النشاط السياسي مثل اختيار رؤساء القبائل أو الاجتماع على ترشيح شخص يمثلهم في السلطة التشريعية.

كان السكان في الأردن عشية قيام الإمارة ينقسمون إلى فئتين أساسيتين، الأولى تشمل سكان القرى ويندرج ضمنها المهاجرون من شعوب القفقاس مثل: الشركس والشيشان، والثانية القبائل البدوية في الصحراء ومن أبرزها: بني صخر، والعدوان، وعرب عباد، وعشائر البلقاوية، وبني حميدة، وبني حسن، والحويطات.

تعد القبائل الأردنية المكون الرئيس للمجتمع الأردني حتى قبل تأسيس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١ ثم قيام المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦، وهي مكونة من القبائل العربية التي سكنت شرقي الأردن أو ارتحلت إليه في القرون الماضية، وما يميز العشائر الأردنية أن لها امتدادات في الجزيرة العربية وفلسطين وسوريا والعراق.

لقد ضحى أبناء القبائل البدوية في الصحراء الأردنية في سبيل تثبيت دعائم الدولة الأردنية وقدموا من أجل ذلك كل شيء من أجل تأسيس إمارة شرق الأردن وتثبيت دعائم استقرار النظام الملكي الهاشمي في الأردن، وقد ساهمت القبائل البدوية بعمليات الثورة العربية الكبرى عام١٩١٦ ضد العثمانيين،حيث قدم البدو كل شيء من أجل الثورة لطرد المحتل العثماني وسقط الشهداء تلو الشهداء لتثبيت أركان الإمارة والحكم والنظام الملكي الهاشمي بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين الأول مؤسس إمارة شرق الأردن عام١٩٢١ وأول ملك للمملكة الأردنية الهاشمية عام١٩٤٦، فقد وصل الأمير عبد الله بن الحسين الأول إلى معان واستقبله شيوخها ومشايخ عشيرة الحويطات، ومنهم عودة أبوتايه ، وأكدت القبائل البدوية منذ تأسيس الإمارة عام١٩٢١ أنها الركن والأساس وصمام الامان في الدفاع عن الإمارة والمملكة وحمايتها وتثبيتها في الكثير من المحطات والتحديات الداخلية والخارجية، ولولا جهود قبائل الصحراء البدوية، ومواقفهم البطولية مواقف الشهامة والبطولة والرجولة التي كانت الصخرة المنيعة أمام من يقف بوجه الدولة الأردنية والدفاع عنها.

وقرر الأمير عبد الله بن الحسين الأول تشكيل الجيش العربي لحماية حدود إمارة شرق الأردن، وتعد قوات البادية الملكية النواة الأولى للجيش العربي ومنها انبثقت باقي وحدات الجيش العربي الأردني، فقد شرع الأمير عبد الله بن الحسين الأول يوم ١٠ نيسان ١٩٢١ بتشكيل قوة الهجانة وقوة الدرك وكتيبة الفرسان والكتيبة النظامية لحفظ الأمن والنظام ، وعام ١٩٢٩ تشكلت لجنة للإشراف على البدو، كما شكلت نيابة للعشائر في أول حكومة أردنية، ثم صدر قانون يقضي بتأليف محكمة استئناف عشائرية للنظر والبت في الدعاوى التي تعرض من محاكم العشائر، وفي العام ١٩٣٠ صدرت الإرادة السامية بتشكيل قوة البادية الأردنية لحراسة وحماية الحدود الأردنية، وبذلك تحولت القبائل البدوية في الصحراء الأردنية إلى دعامة أساسية مهمة في الجيش العربي الأردني.

لذا ويحاول هذا البحث توضيح دور القبائل البدوية في الصحراء الأردنية في تأسيس إمارة شرق الأردن، ويشمل بحثنا على محورين يتناول المحور الأول العشائر والقبائل الأردنية التي استوطنت منطقة شرق الأردن وشكلت العامل الرئيسي والمهم في تأسيس الإمارة.

تناول المبحث أيضاً دور رؤساء القبائل بعد اجتماعهم في منطقة أم قيس في تأليف حكومات محلية في عجلون والسلط والكرك لإدارة شؤونهم، وتطرق المحور إلى أبرز المطالب الوطنية التي كانت تنادي بها القبائل الأردنية في صراعها مع البريطانيين،وتناولنا قانون محاكم العشائر ، أما المحور الثاني فتناول دور القبائل البدوية في المجالس التشريعية والنيابية والمؤسسة العسكرية منذ تأسيس الإمارة حتى قيام المملكة الأردنية الهاشمية، وابرز المبحث دور القبائل البدوية في معارضة قانون الانتخابات، وكذلك ابرز المبحث اهتمام الأسرة الهاشمية تجاه القبائل البدوية من خلال تكليف الأمير شاكر بن زيد بمهمة نائب لشؤون العشائر في أول حكومة أردنية، واهتمام الأسرة الهاشمية بتوفير الوظائف الحكومية والمدارس التعليمية والمقاعد الجامعية لأبناء القبائل البدوية، ليثبت ذلك أهمية ودور القبائل البدوية للأسرة الهاشمية، وتناول البحث دور القبائل البدوية في الجيش العربي.

المحور الأول: القبائل البدوية الأردنية وتأسيس إمارة شرق الأردن وولادة دولة جديدة

القبائل البدوية الأردنية ودورها في الثورة العربية الكبرى عام١٩١٦

كان السكان في الأردن عشية قيام الإمارة ينقسمون إلى فئتين أساسيتين، الأولى تشمل سكان القرى ويندرج ضمنها المهاجرون من شعوب القفقاس مثل: الشركس والشيشان والتركمان والأرمن، والثانية القبائل البدوية في الصحراء ومن أبرزها: بني صخر، والعدوان، وعرب عباد، وعشائر البلقاوية، وبني حميدة، وبني حسن، وبني صخر، وبنو خالد والحويطات، والمجالية، والطراونة والبرارشة، والمعايطة والمواجدة، والعدوان والسرحان وبني حسن، والمدادحة، والحباشنة، والقطاونة، والضمور والمجالي،والدعجة وغيرها من عشائر الأردن التاريخية، وشكلت القبائل البدوية الفئة الأكبر من السكان في شرق الأردن[1]

وكانت الفئة الأولى من سكان القرى يعملون في الزراعة وتربية المواشي والأغنام، أما الفئة الثانية وهم القبائل البدوية وهم معظم سكانها ، وهؤلاء يقيمون في بيوت الشعر ولا يستقرون في مكان واحد وتميزوا بالتنقل بحثاً عن الماء والطعام الذي يوفر احتياجاتهم الأساسية، وكانوا يعيشون بصورة رئيسية من تربية الإبل والماشية والخيول، وتأتي الحبوب في الدرجة الثانية من ناحية الثروة الطبيعية، وكانت الدواب الوسيلة

الوحيدة للنقل ، أما المجتمع فقد كان بصورة عامة بدوياً زراعياً، تنبع قيمهُ وتقاليده من طبيعة الحياة القبلية السائدة، فلا توجد مدارس حديثة ولا طرق مواصلات،ولا أطباء،ولا بريد ولا صحف، وكان الحكم في أيدي زعماء القبائل القوية[2].

كانت أفراد القبائل البدوية تعيش حياة بسيطة، وهم بطبيعتهم غيورون على استقلالهم الشخصي ، ويكرهون أي انتقاص لحريتهم، وولائهم للعائلة ثم للعشيرة والقبيلة ، ويطيعون شيخ القبيلة في كل الأمور، وهم محاربين أشداء ، لذلك يعتمدون على الغزو للقبائل الأخرى للكسب ، ولا يقبلون بأي حكم سوى حكم العشيرة أو القبيلة، ولا يحكمهم أي قانون سوى قانون العادات والتقاليد البدوية العربية الأصيلة[3]

كانت منطقة شرق الأردن حتى عام ١٩١٦ تشكل جزءا من الدولة العثمانية ، ولم تعمل الإدارة العثمانية على تطوير الأوضاع فيها فضلا عن الضرائب القاسية والتجنيد الإلزامي وأعمال السخرة وسوء الإدارة مما أدى إلى تصاعد السخط والاستياء بين أبناء القبائل الأردنية على الحكم العثماني وأدى إلى تصاعد الوعي الوطني وانتشاره، وتجسد ذلك بانتفاضة الشوبك ١٩٠٥ وثورة الكرك ١٩١٠ واللتان عبرتا رغم إخمادهما بالقوة العسكرية عن رفض الاحتلال العثماني باعتباره عاملا أساسيا في تخلف منطقة شرق الأردن ،وحين نشبت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ودخلتها الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤، زادت الحالة سوءا في شرق الأردن بسبب الحصار الذي فرضه الحلفاء على السواحل العربية فضلا عن معاناة السكان بسبب السياسة العثمانية عسكريا وإداريا واقتصاديا.[4]

إزاء هذا الوضع تحمل الشريف الحسين بن علي شريف مكة المكرمة مسؤوليته القومية وأعلن الثورة العربية الكبرى في ١٠ حزيران عام ١٩١٦ م، حينما أطلق الرصاصة الأولى من شرفة داره بمكة المكرمة إيذانا ببدء العمليات العسكرية ضد القوات العثمانية ،وتولى هو وأنجاله الأربعة،الأمراء علي ، عبد الله ، فيصل، زيد، قيادة قوات الثورة العربية الكبرى في ميادين القتال.[5]

كانت منطقة شرق الأردن مسرحا لعمليات قوات الثورة العربية الكبرى ، ونظرا لأهمية المنطقة فقد كان الأمير فيصل بن الحسين يطلب من قادة العشائر والقبائل البدوية الأردنية أن يساندوا الثورة وفي ٥ نيسان ١٩١٧ أعلن عدد من شيوخ عشائر الرولة والحويطات وعنزة وبني صخر مساندتهم للثورة وانضمامهم للجيش الشمالي الذي سمي بهذا الاسم تمييزا له عن الجيوش التي بقيت حول المدينة المنورة ودليلا على المهمة التي سيقوم بتأديتها شمالا في سوريا الطبيعية، وحدث أول اتصال فعلي بين جيش الثورة العربية والقبائل البدوية الأردنية عندما حررت قوات الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل العقبة يوم١٦ تموز١٩١٧ وعلى أثر ذلك طلب الأمير فيصل من أهالي شرق الأردن والقبائل البدوية الاشتراك بالثورة وتأييد نضالها الديني والقومي.[6]

وبذلك ناصرت العديد من عشائر وقبائل شرق الأردن جيش الأمير فيصل والذي تمكن من تحرير ودخول مدينة عمان يوم ٢٨ أيلول ١٩١٨ ومن ثم دمشق يوم٣ تشرين الاول١٩١٨ ، وكان أهالي وعشائر قبائل شرق الأردن قد ساهموا مساهمة فعالة في جيش الثورة العربية الكبرى وفي العمليات العسكرية التي جرت في شرق الأردن وكذلك العمليات التي جرت في سوريا[7]

دور القبائل الأردنية في دعم حكومة الأمير فيصل في شرق الأردن

بعد قيام الحكومة والإدارة العربية العسكرية في دمشق برئاسة الأمير فيصل أثر انسحاب العثمانيين منذ شهر تشرين الأول ١٩١٨ حتى شهر تموز١٩٢٠ أصبحت منطقة شرق الأردن جزءا منها[8]، وقد عمل الأمير فيصل على تمييز منطقة نفوذه بتقسيم سوريا إداريا إلى ثمانية ألوية، ثلاثة ألوية منها ألفت المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن ، وكانت تتألف من لواء الكرك (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) ، ولواء البلقاء (السلط، زيزياء، عمان، مأدبا)، ولواء حوران(درعا، أزرع، المسمية،بصرى،عجلون، جرش)، ويرأس كل لواء حاكم عسكري عام باسم مدير الداخلية ، وأقام الأمير فيصل مجلسا للعشائر والقبائل البدوية يعمل على تسوية أمورها حسب تقاليدها المتعارف عليها ، وأعاد تنظيم الجيش العربي. [9]

وبعد تقسيم اتفاقية سايكس بيكو يوم ١٦ أيار عام١٩١٦ لبلاد المشرق العربي وصدور قرارات مؤتمر سان ريمو يوم٢٥ نيسان عام١٩٢٠ خضعت المنطقة الواقعة جنوب نهر اليرموك وشرق نهر الأردن وفلسطين والعراق للانتداب البريطاني، وخضعت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي ، وفي ظل تلك التطورات وبعد أن احتلت فرنسا لبنان أرسلت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو لاحتلال دمشق ونجحت القوات الفرنسية في إسقاط الحكومة العربية في دمشق وإخراج الأمير فيصل بن الحسين على أثر معركة ميسلون يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠. [10]

وبالرغم من ذلك كله فقد ساهمت العشائر والقبائل البدوية في الحركة الوطنية في شرق الأردن وفي تقديم الاحتجاجات ضد سياسة بريطانيا وفرنسا في منطقة المشرق العربي ، فقد تقدم نواف الفايز زعيم بني صخر احتجاجا خطياً باسم ثلاثين ألفا من عشيرته إلى ضابط الارتباط البريطاني في السلط احتج فيه على الاتفاق الذي تم بين بريطانيا وفرنسا القاضي بتجزئة البلاد العربية ورفض الهجرة اليهودية ، وأيضا قدم رؤساء عشائر وقبائل ومشايخ أهالي قضاء الطفيلة احتجاجاً جاء فيه: ((يوجد تحت قيادتنا خمسة الآف مقاتل من الذين مارسوا الحروب واشتهروا بها لقاء غاية الاستقلال المنشود ، نحتج بكل قوانا على ما شاع عن الاتفاق المؤقت القاضي بتجزئة سوريا))، وتصاعدت الاحتجاجات في شرق الأردن ضد السياسة الاستعمارية البريطانية حتى أن الأهالي رأوا ضرورة أن يحمل أي احتجاج توقيع العديد من شيوخ قبائل شرق الأردن لأنه يعطي معنى وقوة أكبر وأشد.[11]

وقبل معركة ميسلون حمل أبناء القبائل البدوية وأهالي عجلون السلاح احتجاجا على السياسة البريطانية في فلسطين وقاموا بالهجوم على المستوطنات اليهودية ومراكز الحراسة البريطانية في شمال فلسطين ، الأمر الذي دفع القوات البريطانية إلى إرسال طائراتها لتقصف الثوار المهاجمين بالقنابل فاضطر الثوار إلى التراجع والعودة إلى قراهم بعد أن استشهد عشرة منهم من بينهم الشيخ كايد الفايز زعيم ناحية الكفارات، وقامت الطائرات البريطانية بعملية قصف لتجمعات الأهالي في قرية أم قيس شمال الأردن.[12]

وكذلك شكلت العشائر والقبائل البدوية الأردنية قوة بزعامة سلطان بن عدوان وقوة من الشراكسة تقدر ب (٣٠٠) شخص بزعامة ميرزا باشا وسعيد المفتي لمساندة الأمير فيصل في معركة ميسلون ضد الفرنسيين.[13]

دور القبائل الأردنية في تشكيل الحكومات المحلية في شرق الأردن

إن الفراغ الإداري والسياسي وعدم استقرار الأوضاع في منطقة شرق الأردن واحتجاجات القبائل الأردنية دفع بريطانيا الى سرعة الرد في مستقبل شرق الأردن لاسيما بعد أن أعلن الشريف الحسين بن علي أن شرق الأردن يتبع الحجاز وليس فيصلاً أو البريطانيين ، لذا وضعت بريطانيا خطة لممارسة السيطرة في شرق الأردن من خلال قيام حكومات محلية تعمل تحت أمرة ضباط سياسيين بريطانيين لتفتيت القوى الاجتماعية والقبائل البدوية في البلاد والحيلولة دون تعرض نفوذها الى معارضة قوية، ففي يوم٢١ آب١٩٢٠ التقى المندوب السامي البريطاني في فلسطين (هربرت صموئيل)Herbert Samuel بشيوخ القبائل الأردنية في شرق الأردن في ساحة كنيسة الكاثوليك بالسلط ، وحضر اللقاء عدد كبير من وجهاء وأعيان شرق الأردن من الطفيلة والكرك والعقبة جنوباً إلى جرش شمالاً بلغ حوالي (٦٠٠) شخص بينهم الشيخ رفيفان المجالي والشيخ سلطان العدوان والشيخ حمد الجازي والشيخ العدوان والحويطات و شيوخ بني حسن وبني حميدة ، ولم يحضر شيوخ بني صخر الاجتماع لان الدعوة وصلت متأخرة إليهم، ولم يحضر شيوخ منطقة اربد وعجلون بسبب الخصومات بينهم وبين عشائر البلقاء،وأعلن صموئيل أن شرق الأردن أصبحت تحت الانتداب البريطاني، وأن الفرنسيين لا شأن لهم بها، وأن شرق الأردن لن تضم إلى فلسطين، وستقوم فيها إدارة مستقلة، ولتحقيق ذلك فقد شجع صموئيل على إقامة حكومات محلية في شرق الأردن ووعد بمساعدتها وبمثل الحكومة البريطانية في كل منها معتمد بريطاني،وبعد أن أنهى صموئيل زيارته للسلط عاد إلى فلسطين وأبقى عددا من الضباط السياسيين البريطانيين من الذين يجيدون التحدث باللغة العربية وهم (فردريك بيكFrederick Peake ، وكامبI.N. Camp ، سمر ستSomerset ، برنتون Beunton ، الك كيركبرايد Alec Kirkbride ، مونكتون Monckton)ليقوموا بمهمة تشجيع تأسيس الحكومات المحلية في شرق الأردن وإعطاء المشورة والمساعدة لها في تشكيل الهيئات البلدية وإقامة إدارة مستقلة في شرق الأردن لحفظ الأمن وجباية الضرائب ومنع إدخال الأسلحة إلى فلسطين.[14]

وفي يوم ٢أيلول ١٩٢٠ اجتمع وفد من زعماء الشمال(عجلون واربد) مع الميجر (سمر ست) Somerset الذي ناب عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين (هربرت صموئيل)Herbert Samuel في قرية أم قيس ، وقدم زعماء القبائل البدوية نيابة عن الأهالي مذكرة تضمنت أهم مطالبهم، وعرفت بمذكرة الأهالي والإجابة الخطية البريطانية عنها بـ"معاهدة أم قيس" ، ولم تعترف بها السلطات البريطانية، وكانت المطالب التالية:[15]

تشكيل حكومة وطنية عربية مستقلة في شرق الأردن برئاسة أمير عربي، وضم لواء حوران والقنيطرة إلى هذه الحكومة لأنها تضم عشائر وقبائل أردنية.

أن يكون لها مجلس عام ومهمته سن القوانين وإدارة الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية.

أن يكون للحكومة جيش وطني.

أن تكون الحكومة منفصلة عن حكومة فلسطين.

منع الهجرة اليهودية إليها منعاً باتاً ومنع بيع الأراضي لليهود.

الحكومة الوطنية وحدها صاحبة الحق في إبقاء السلاح مع الأهالي أو تجريدهم منها.

العفو عن المجرمين السياسيين ، وعدم تسليم أي مجرم سياسي يلتجئ إليها.

حرية التجارة مع المناطق المجاورة وإعطاء البلاد حقها من واردات الجمارك في سوريا.

تتولى الحكومة الوطنية الأردنية إدارة سكة حديد الحجاز كونها وقفاً إسلامياً.

يكون شعار هذه الحكومة العلم السوري ذا النجمة.

تقديم بريطانيا السلاح والعتاد والأدوات الفنية.

أن يكون انتداب بريطانيا على عموم سوريا تأميناً للوحدة.

الحد الغربي للمنطقة هو نهر الأردن.

اعتماد أشخاص محددين لتمثيل الحكومة في الخارج.

تكون المراجعات مع المندوب السامي البريطاني باعتباره نائباً لملك بريطانيا.

تعهد بريطانيا صد أي اعتداء من فرنسا على حدود شرق الأردن.

وعلى اثر لقاء السلط ومعاهدة ام قيس تشكلت الحكومات المحلية التالية :[16]

حكومة اربد برئاسة علي خلقي الشرايري والتي انشقت عنها خمس حكومات هي :-

حكومة دير يوسف برئاسة كليب الشريدة.

حكومة عجلون برئاسة راشد الخزاعي .

حكومة الوسطية برئاسة ناجي العزام .

حكومة الرمثا برئاسة ناصر الفواز الزعبي.

حكومة جرش برئاسة محمد علي المغربي .

حكومة البلقاء(السلط وعمان ومادبا) برئاسة مظهر أرسلان .

حكومة الكرك برئاسة ريفان المجالي

وكانت هذه الحكومات عاجزة عن مواجهة المشكلات العامة، فلم تتمكن من فرض سيطرتها على القبائل البدوية المجاورة، ولم تستطع منع الغزوات والحروب بين العشائر المختلفة، فسادت الفوضى ، وازدادت حوادث الاعتداء على المناطق السورية المجاورة لحدود منطقة شرق الأردن، واستمرت هذه الحكومات تمارس أعمالها حتى ١١نيسان ١٩٢١. [17]

دور القبائل الأردنية في دعم الأمير عبد الله وتشكيل الإدارة في إمارة شرق الأردن

بناءً على الدعوات التي تلقَّاها الشريف حسين بن علي ملك الحجاز من أعيان ووجهاء وشيوخ وقبائل منطقة شرق الأردن وكذلك من قبل أعضاء حزب الاستقلال العربي السوري[18] الذين لجئوا إلى المنطقة بعد خروج فيصل بن الحسين من سوريا لإمدادهم ببعض القوات وإرسال احد أبنائه إلى منطقة شرق الأردن لتزعم حركة المقاومة لتحرير سوريا من الاحتلال الفرنسي،وقرر إرسال ابنه الأمير عبد الله[19] إلى شرق الأردن والذي وصل معان يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠، واستقبله أهلها وشيوخ القبائل المحيطة بها بزعامة شيخ مشايخ عشيرة الحويطات عودة أبو تايه بحماسة شديدة معلنين تأييدهم والتفافهم حول رايته،واعتبر وصوله بداية تأسيس إمارة شرق الأردن، ويذكر الملك عبد الله في مذكراته انه كان من المستقبلين له في معان (الأمير غالب الشعلان، عبد القادر الجندي، محمد علي العجلوني ، خلف بك التل،أحمد التل) [20]

وعند وصول الأمير عبد الله إلى مدينة معان أذاع منشورا دعا فيه أهالي منطقة شرق الأردن إلى الالتفاف حوله ولكن هذا النداء واجه ردود فعل ضعيفة مما اضطر الأمير عبد الله إلى إرسال مندوبين عنه للتفاوض مع أهالي شرق الأردن لمساندته، كما واجه صعوبة أخرى في عدم تقبل فكرة دخوله إلى المنطقة من قبل رؤساء الحكومات المحلية.[21]

سافر الأمير عبد الله إلى عمان بالقطار ووصلها يوم الأربعاء ٢ آذار١٩٢١ ماركا الشمالية بعمان، فاستقبله رئيس بلدية عمان سعيد خير والمستر كيركبرايد ممثل بريطانيا في عمان وجموع من القبائل والعشائر الأردنية التالية :[22]

عشائر بدو الجنوب وشيوخها حمد بن جازي وعودة أبو تايه.

عشائر بدو الوسط وشيوخها مثقال الفايز ومشهور الفايز وحديثة الخريشة.

عشائر الكرك وشيوخها حسين الطراونة وعطوي المجالي.

عشائر الشركس وأهل ناعور وغيرهم .

عشائر معان ووادي موسى .

وفي اليوم التالي ألقى الأمير عبد الله بهم خطاباً جاء فيها:(لن يضيرنا أن نموت في سبيل شرف الوطن والأمة، فأنا لا أريد منكم إلا السمع والطاعة، وما جاء بي إلى هنا إلا حميتي وما تحمله والدي من العبء الثقيل ، ولو كان لي سبعون نفساً وبذلتها في سبيل الأمة ، لما عددت نفسي أني فعلت شيئاً)، وبعد أيام قليلة تمكن الأمير عبد الله من بسط سيطرته على كل منطقة شرق الأردن بأكملها وفي هذا الصدد يقول:(كانت تصدر الأوامر عني في عمان وكان الناس في فترة لا يزور أحدا أحداً ، فالبلقاء للبلقاء وعجلون ولواءها لعجلون وأهله، والكرك والطفيلة كذلك ، فجمعنا كل هذه النواحي ووحدناها وزال الخلاف بينها .[23]

وقد وصل الأمير عبد الله بلاغ من والده الشريف حسين بن علي شريف مكة المكرمة وملك الحجاز يقول له:(بأن وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل)[24] Winston Churchill سوف يحضر إلى منطقة المشرق العربي، وسيزور القدس وقد يطلب مقابلته)، وصل تشرشل إلى القاهرة لدراسة الأوضاع البريطانية في المنطقة العربية ولاسيما بعد ثورة عام ١٩٢٠ في العراق[25] ،ودعا المندوبين الساميين البريطانيين في المنطقة إلى حضور مؤتمر القاهرة والذي استمر للأيام ١٢-٢٤ آذار١٩٢١ ، وبعث الأمير عبد الله بن الحسين إلى مؤتمر القاهرة سكرتيره عوني عبد الهادي[26]ليظهر حسن نواياه تجاه السياسة البريطانية[27] ، وأقر المؤتمر خطط بريطانيا الإستراتيجية الجديدة، وهي أن يتولى الأمير فيصل عرش العراق تعويضا عن حكم سوريا، وان يتولى الأمير عبد الله السيطرة على منطقة شرق الأردن، وغادر تشرشل والمندوب السامي البريطاني في فلسطين (هربرت صموئيل) Herbert Samuel متوجهين إلى القدس، ودعا صموئيل الأمير عبد الله رسميا لزيارة القدس للتفاوض مع وزير المستعمرات البريطانية. [28]

وفي القدس استمرت المباحثات بين الأمير عبد الله والسير(ونستون تشرشل) لمدة يومين متتاليين ٢٨ و٢٩ آذار ١٩٢١ ، وضم الوفد البريطاني هربرت صموئيل والسكرتير العام لفلسطين (سير وندهام ديدس) Sir Wyndham Deeds و(الكولونيل لورنس)Lawrence ، أما الوفد العربي الأردني فضم الأمير عبد الله،

وعوني عبد الهادي، ورشيد طليع[29] ، وأحمد مريود، وغالب الشعلان، وأمين التميمي ومظهر رسلان وتمخضت على النتائج الآتية :[30]

تأسيس حكومة وطنية في شرق الأردن.

يرأس الأمير عبد الله بن الحسين هذه الحكومة.

تكون هذه الحكومة مستقلة إداريا.

تقدم بريطانيا مساعدات مالية للأنفاق على الأمن.

يتعهد الأمير بالمحافظة على حدود فلسطين وسوريا من كل اعتداء.

يحق لبريطانيا إنشاء قاعدتين جويتين للطيران في عمان والزرقاء.

تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سوريا.

مدة هذا الاتفاق ستة أشهر قابلة للتمديد .

عاد الأمير عبد الله إلى عمان يوم ٣٠ آذار ١٩٢١ لوضع الخطط الكفيلة بتنظيم منطقة شرق الأردن وتوحيد أقسامها المختلفة تحت إدارة مدنية واحدة وتوطيد الأمن وبعث روح الطمأنينة والاستقرار فيها[31] ، وهذا يتحقق من خلال تأليف أول حكومة أردنية وأنْ يختار الشعب ممثلين ينطقون باسمه في مجلس تشريعي،إذ كان الأمير عبد الله يؤمن بأهمية دولة المؤسسات السياسية من تنفيذية وتشريعية وقضائية بحكم الخبرات والتجارب التي اكتسبها، وإدراكه لأهمية قيامها وضرورة إصدار قانون أساسي وقيام سلطة تشريعية أسوة بما هو معمول به في الدول المتقدمة الأخرى لذلك ساعدت الخبرات على وضوح الرؤيا التشريعية وأهمية وجودها لدى الأمير عبد الله، والعمل لرسم الطريق الصحيح لإقامة حياة نيابية في الأردن. [32]

لم تكن مهمة الأمير عبد الله في تنظيم وإدارة شرق الأردن مهمة سهلة ، وكان من الصعب خلال وقت قصير تحقيق ما يأتي :[33]

إلغاء الحكومات المحلية التي كانت قائمة قبل وصول الأمير عبد الله إلى منطقة شرق الأردن.

تنظيم سلطة مركزية في عمان بصفتها عاصمة الإمارة الجديدة.

إقامة الأمن والنظام في أراضي شرق الأردن.

إقناع مختلف فئات الشعب بدفع الضرائب.

إيقاف الغارات الوهابية على البلاد.

الحد من نشاط الوطنيين السوريين ضد القوات الفرنسية في سوريا.

بدأ الأمير عبد الله بن الحسين العمل على تنفيذ المبادئ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القدس وممارسة سلطاته التنفيذية كافة ولكنه رأى أن المصلحة العامة تقضي بأن يستعين بأهل الخبرة والرأي،ولهذا صدرت الإرادة يوم١١نيسان١٩٢١ بتشكيل أول حكومة أردنية برئاسة رشيد طليع ،وأطلق عليه اسم الكاتب الإداري،وعلى مجلس الوزراء(مجلس المشاورين) وضمت الحكومة: [34]

الأمير شاكر بن زيد[35] نائب العشائر

أحمد بك مريود معاون نائب العشائر.

أمين التميمي مشاور الداخلية .

مظهر بك أرسلان مشاور العدلية والصحة والمعارف .

علي خلقي الشرايري مشاور الأمن والانضباط .

حسن بك الحكيم مشاور المالية.

الشيخ محمد الخضر الشنقيطي بمنصب قاضي القضاة .

واصدر مجلس المشاورين يوم ٢٧ نيسان ١٩٢١ قانونين يبين أعمال أعضائه، ويجعل رئيسه (الكاتب الإداري) مسؤولاً أمام الأمير، ومرجعاً للمشاورين جميعاً، والثاني في تسع مواد خلاصتها: تتألف مقاطعة شرق الأردن من ثلاثة ألوية(متصرفيات) الأولى السلط، والثانية الكرك، والثالثة إربد، ويكون للمتصرفين ما للولاة من السلطة [36]

وقد جرى أول إحصاء رسمي لتعداد السكان في شرق الأردن من خلال التقرير رقم(١٦٩) والذي قدمته نيابة العشائر في شرق الأردن إلى الأمير شاكر بن زيد بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢٢ ، وتضمن أرقام تقديرية، حيث بلغ عدد السكان (٢٧٥,٣٨٠) ألف نسمة موزعين كالتالي:-

لواء البلقاء وبلغ تقدير عدد سكانها(٣٩,٦٠٠) ألف نسمة، وأما عدد قراها فكانت خمسة عشر قرية.

لواء الكرك وبلغ تقدير عدد سكانها(١٣,٥٠٠) ألف نسمة، وأما عدد قراها فكانت ثمانية قرية.

لواء عجلون وبلغ تقدير عدد سكانها بلغ(٦٩,٣٣٠) ألف نسمة، وأما عدد قراها فكانت مائة وواحد قرية قرية.

لواء معان ويبلغ تقدير عدد سكانها بلغ(٥٠,٠٠٠) ألف نسمة.

العشائر البدوية وبلغ تقدير عدد سكانها(١٠٢,٩٥٠) الف نسمة وهؤلاء لايوجد لهم قرى وإنما مضارب(بيوت الشعر) والتي بلغت(٢٠,٥٩٠٠) مضربا . [37]

أما عشائر البدو كما وردت في التقرير: عشائر بني صخر،عشائر بني حسن،عشائر بني حميدة،عشائر عباد،العدوان،عشيرة ابو الغنم وتوابعها،الأديات، الغزاوية،البلاونة،صخور الغور، الدعجة، عجارمة، عشائر الكرك الشراقا،عشائر الكرك الغرابا،عشائر الطفيلة .[38]

وفي يوم ٢٥أيار ١٩٢٣ تم إعلان استقلال شرق الأردن في حفل رسمي في عمان حضره رجال الحكومة ووفود من فلسطين، وقد فوضت الحكومة البريطانية المندوب السامي البريطاني في فلسطين(هربرت صموئيل) Herbert Samuel والذي حضر الحفل بأن يدلي ببيان رسمي جاء فيه:((تعترف حكومة جلالة الملك بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بشرط أن توافق عصبة الأمم على ذلك وان تكون حكومة إمارة شرق الأردن دستورية تمكن الحكومة البريطانية من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بهذه البلاد وذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الحكومتين)).[39]

قانون محاكم العشائر

اهتم الأمير عبد الله اهتماما بالغا بالقبائل البدوية ، وذلك بسبب أن للقبائل البدوية دورا أساسيا ومهماً في تأسيس إمارة شرق الأردن منذ استقبالهم الأمير عبد الله في معان ، ولذلك أبدت الحكومة الأردنية والأمير عبد الله تولي اهتماماً بتحسين أوضاع القبائل البدوية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمادية لهم لأجل تحويلهم من قبائل بدوية رحالة إلى قبائل بدوية مستقرة من خلال البدء بتوزيع الأراضي الزراعية لهم ودعمهم بمبالغ مالية ، ومحاولة إحلال السلام بين القبائل البدوية، وردعها عن غزو بعضها بعضاً ، وصد الغزوات القادمة من وراء الحدود ، والحيلولة دون قيام القبائل الأردنية بغزو القبائل التي تقيم وراء الحدود، لذا بدأت حكومة الإمارة تعمل في تثبيت دعائم الأمن في البادية، ومحاولة تحسين أحوال البدو ودمجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعامة الإمارة.[40]

ومن اجل تحقيق هذا الهدف جرى تكليف الأمير شاكر بن زيد بمهام نيابة العشائر في أول حكومة أردنية وذلك يعكس اهتمام الأمير عبد الله بالبدو وبضرورة إحلال الوئام بين قبائلهم، ولكن البريطانيين لم يكونوا راضين عن أعمال نيابة العشائر، ووجهوا إنذاراً بفرض القيود على الإمارة، وتضمن الإنذار شرطاً يقضي بإلغاء نيابة العشائر ، وأصدرت سلطات الانتداب البريطاني بأن على البدو أن يخضعوا للقانون المدني المعمول به في المحاكم النظامية، ولكن أمر بريطانيا لم ينفذ، فقد أصدرت الحكومة الأردنية أول قانون لمحاكم العشائر يوم الأول من تشرين الأول ١٩٢٤، وبموجب القانون تم تأليف محكمة عشائرية في كل مقاطعة(أو قضاء) تتألف من الحاكم الإداري واثنين من شيوخ العشائر، كما نص القانون على إنشاء محكمة عشائر عليا(محكمة الاستئناف العشائرية) في عاصمة الإمارة عمان للنظر في القضايا والشكاوي، وإبداء الرأي في قرارات محاكم المقاطعات، وهي تضم بدورها اثنين من شيوخ العشائر ذوي المعرفة الوثيقة بأعراف البدو والقوانين غير المكتوبة للقضاء البدوي، ولهذه المحكمة الصلاحيات في إصدار القرارات في القضايا المعروضة أمامها وبصورة نهائية ، وكانت قرارات المحكمة تخضع لتصديق أمير الإمارة وليس المحاكم النظامية، وفي عام ١٩٢٧ أصدرت حكومة الإمارة قانونا إضافيا وملحق لقانون العشائر والقبائل الأردنية، تضمن القانون إصلاحات واسعة لغرض حل النزاعات والخلافات الداخلية بين القبائل الأردنية.[41]

وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون الأشراف على البدو ، والذي نص على تأليف لجنة ثلاثية برئاسة الأمير شاكر بن زيد وعضوية قائد الجيش العربي ، وشخص ثالث يختاره الأمير شاكر من شيوخ العشائر، وبعد وفاة الأمير شاكر عام ١٩٣٤ ترأس الأمير نايف، النجل الثالث للأمير عبد الله محكمة الاستئناف العشائرية واشترك في عضوية لجنة الأشراف على البدو شيوخ بارزون ذوو معرفة واسعة بالقضاء البدوي ، وبتقاليد البدو وأعرافهم ، ومنهم :(عطوي المجالي، وحديثة الخريشا، ومثقال الفايز، وعضّوب الزبن، وأديب الكايد).[42]

وكذلك سعت حكومة الإمارة لنشر التعليم بين أبناء القبائل البدوية من أجل القضاء على الأمية بين أبنائهم وجعلهم يحملون ثقافة علمية من أجل تحويلهم من مجتمع بدائي رعوي إلى مجتمع ثابت زراعي ، ومن أجل وضع حد للفتن والاضطرابات بين أبناء القبائل البدوية، ولذلك أعلنت حكومة الإمارة عام ١٩٢١ تشكيل مدارس جوالة في الصحراء ، واستخدمت حكومة الإمارة طريقة الترغيب في التعليم من

أجل نشره في البادية الأردنية ، وقررت أن تبدأ مع الجنود البدو الذين وعدتهم بالترقية في حالة قدرتهم على التعلم ، ولذلك وفرت الحكومة لهم معلمين ونجحت في تأسيس مدرستين ثابتتين خلال الأعوام١٩٣٥- ١٩٣٦ [43]

المحور الثاني(دور القبائل البدوية في المجالس التشريعية والنيابية والمؤسسة العسكرية منذ تأسيس الإمارة حتى قيام المملكة الأردنية الهاشمية)

محاولات تشكيل المجلس النيابي في الإمارة

كان من المنتظر أن تبدأ الحياة النيابية في إمارة شرق الأردن في وقت مبكر لعدة عوامل من أبرزها: [44]

إدراك الأمير عبد الله معنى الحياة النيابية وأهميتها في إضفاء الشرعية على حكومته.

اشتراط الحكومة البريطانية على الأمير عبد الله تشكيل حكومة دستورية للإمارة إذا أراد الحصول على الاعتراف البريطاني بحكومته، وهو الأمر الذي أكده المندوب السامي البريطاني في الخطاب الذي ألقاه في عمان يوم٢٥ أيار ١٩٢٣.

اشتراط صك الانتداب من خلال مادته (٢٣) على الدول المنتدبة ضرورة العمل على ترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية في الدول المنتدب عليها لضمان وصولها إلى درجة من الرقي تستطيع معها قيادة نفسها على أن يتم ذلك خلال خمس سنوات من تاريخ الانتداب.

اعتاد أهل هذه المنطقة على وجود مثل هذه المؤسسة الهامة والقاعدة الأساسية في الحكم بظل حكوماتهم المحلية، وبالتالي فان مطالبتهم ستكون صريحة ومستمرة.

وقد طرأت عدة ظروف غيرت من هذا الاتجاه وأخرت ظهور الحياة النيابية إلى ما بعد عام ١٩٢٨، إذ لم تكن الأوضاع العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مؤهلة لقيام إمارة عصرية، وكانت السلطة العشائرية هي السلطة الوحيدة المعترف بها في تلك المنطقة. [45]

كان على النظام أن يعمل على بناء مؤسسات وطنية قادرة على إخضاع الناس للقانون، وبدأ بناء الوزارات والدوائر والمجالس التشريعية والمؤسسة العسكرية وبناء التنظيمات الحزبية لتكون عنصر تقاطع مع البنية الاجتماعية الموجودة وعلى رأسها العشيرة ، وقد عملت هذه التيارات المؤسسية على استقطاب النخب الجديدة، وكان الأمير عبد الله يباشر جميع السلطات التنفيذية وكذلك السلطة التشريعية لعدم وجود مجلس تشريعي للمصادقة على مشاريع القوانين وإقرارها(. [46]

بعد اعتراف بريطانيا باستقلال الإمارة اتجهت النية إلى استكمال العناصر الدستورية في مؤسسات الإمارة ،لذلك صدرت يوم الأول من تموز١٩٢٣ إرادة سامية بتأليف لجنة أهلية لتقوم بوضع قانون للانتخابات النيابية[47] برئاسة وكيل العدلية إبراهيم هاشم[48] وعضوية شخصين عن كل مجلس بلدي في الإمارة وهم-: [49]

سعيد خير وشمس الدين سامي عن مقاطعة عمان .

علي الخلقي وعلي نيازي عن مقاطعة اربد .

محمد الحسين وسعيد الصليبي عن مقاطعة السلط .

زعل المجالي وعبد الله العكشة عن مقاطعة الكرك .

-علي الكايد ومحمد العيطان عن مقاطعة جرش .

إبراهيم جميعان وإبراهيم الشويحات عن مقاطعة مادبا.

اجتمعت اللجنة يوم١٤تموز١٩٢٣ في مبنى دار البلدية بعمان، واستطاعت بعد عدة اجتماعات متواصلة أن تنهي العمل الموكل إليها وإصدار قانون انتخابات متكامل يوم٩ كانون الأول١٩٢٣على أساس التمثيل السياسي الصحيح ووقعت عليه الحكومة[50]

نشر قانون الانتخابات في الجريدة الرسمية ملحق رقم (٥٢) لسنة ١٩٢٣، وبدأت الحكومة في الاستعداد للانتخابات على ضوء هذا القانون حتى أن الحكام الإداريين أنجزوا في حزيران عام ١٩٢٤ من إعداد قوائم الناخبين تمهيدا للشروع في إجراء الانتخابات، وكذلك تألفت لجنة تحضيرية من العلماء والمشرعين لوضع لائحة القانون الأساسي برئاسة رضا توفيق وعضوية عوني القضماني وعبد السلام كمال وعارف العنبتاوي وسامي السراج وعبد الستار السندروسي ، وأنجزت تلك اللجنة يوم ٣٠آذار ١٩٢٤ أعمالها في وضع لائحة القانون الأساسي مبينة الأسباب الموجبة بعد استشارة أهل الحل والعقد من علماء وزعماء ومشرعين، فجاءت هذه اللائحة للقانون الأساسي متفقة مع حاجات البلاد ورغبات الشعب وحقوقه وفيها بيان واضح لوضع إمارة شرق الأردن.[51]

وافق الأمير عبد الله على قانون الانتخاب وجاء في بيان صدر له يوم٣١ آذار ١٩٢٤:((نحن على أبواب إصلاح جديد في أوضاع حكومتنا الداخلية فقد أعلنا عزمنا على جمع المجلس النيابي ليكون بمثابة مجلس شورى لحكومتنا الفتية وقد أصدرنا إرادتنا بوضع قانون الانتخاب موضع التنفيذ ليكون إلى جانب الحكومة مجلس أهلي تستشيره في الشؤون العامة فيتمرن الشعب بذلك على الحياة الدستورية تدريجيا حتى إذا رسخت أوضاع نهضتنا القومية في هذه المقاطعة نال الشعب القسم الأهم من الحياة الدستورية الناضجة)).[52]

ولكن القانون لم يتم تطبيقه بسبب الضغط البريطاني ،الذي نجح في إرجاء العمل بقانون الانتخاب وأهملت لائحة القانون الأساسي رغم إلحاح الشعب ومطالبته بتأليف المجلس النيابي[53]

قوبل التعطيل البريطاني لقانون الانتخاب ولائحة القانون الأساسي للبلاد بضغوط شعبية مضادة ، اذ تجددت المطالبة الوطنية بتأليف حكومة دستورية وانتخاب مجلس نيابي ، مما إضطر الإدارة البريطانية إلى الموافقة على عقد مؤتمر للنظر في قانون الانتخاب ولائحة القانون الأساسي[54]

انعقد المؤتمر في تشرين الثاني١٩٢٦ وخرج المؤتمرون بقرارات مهمة أبرزها إصرار المؤتمر على تشكيل مجلس نيابي كامل الصلاحيات في الشؤون الإدارية والمالية والمطالبة بطرد الموظفين البريطانيين من الحكومة وقطع العلاقة مع بريطانيا والاستغناء عن المعونة المالية البريطانية ، وكذلك تمسك المؤتمرون بحق المجلس النيابي المنتظر في مراقبة الإتفاق البريطاني –الأردني والقانون الأساسي قبل إقرارهما، ونتيجة لهذه القرارات المضادة لمصالح بريطانيا فقد طلبت بريطانيا من الأمير عبد الله حل المؤتمر وإنهاء أعماله، وهكذا أجهضت مساعي الوطنيين التي استهدفت قيام حكم وطني دستوري مسؤول أمام مجلس نيابي منتخب كامل الصلاحيات.[55]

كانت بريطانيا ترى أن المدة غير مناسبة وقتها لإنشاء مجلس نيابي الذي قد يعرقل مصالحها الاقتصادية والعسكرية والسياسية في إمارة شرق الأردن، وبالتالي أن بريطانيا كانت تريد ضمانات لضمان مصالحها، ولذلك لم تعترف لحد الآن باستقلال الإمارة ولا بالموافقة على قيام مجلس نيابي.

المعاهدة الأردنية البريطانية عام١٩٢٨ وتأثيرها على الحياة التشريعية

سعت الحكومة البريطانية لتحقيق مصالحها ورعاية تلك المصالح بأقل تكلفة ممكنة لذلك رأت انه من اجل أن يتحقق لها ذلك لابد من الضغط على الإمارة الناشئة حديثا والفقيرة ماديا للحصول على تنازلات لضمان تلك المصالح عن طريق عقد معاهدة بين الطرفين وإنهاء حالة الفراغ الدستوري،ونتيجة للمطالبات المتكررة للجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الأمم دخلت بريطانيا في مفاوضات مع حكومة الإمارة من اجل إبرام معاهدة تنظيم العلاقات بينهما. [56]

جرى توقيع المعاهدة الأردنية ــ البريطانية يوم٢٠شباط١٩٢٨ في القدس ووقعها عن الجانب الأردني حسن خالد ابو الهدى رئيس المجلس التنفيذي واللورد(بلومر) Bloomerالمندوب السامي البريطاني في فلسطين

عن الجانب البريطاني، ويوم٢٦ آذار١٩٢٨ نشر نص المعاهدة رسميا[57]اذ نصت المعاهدة على(٢١) مادة من أبرزها-:[58]

وضع قانون أساسي للبلاد.

تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير عبد الله

منح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن.

تقديم معونة مالية سنوية على شكل هبة من بريطانيا إلى الحكومة الأردنية.

ضمان بريطانيا السيادة الإقليمية للبلاد .

وبهذه المعاهدة وضعت بريطانيا يدها على الجيش والشؤون المالية ولكنها بالمقابل وافقت على وضع قانون أساسي لإمارة شرق الأردن تنظم بموجبه الحياة النيابية في البلاد على أساس الأخذ بنظام المجلس التشريعي وليس النيابي[59]

القانون الأساسي لعام ١٩٢٨

أصدرت حكومة حسن خالد ابو الهدى القانون الأساسي يوم ١٦نيسان١٩٢٨ واستمد نصوصه من روح المعاهدة من دون أن يكون لأهل شرق الأردن رأي في وضعه وجاء القانون متماشيا مع مصالح وأهداف بريطانيا في المنطقة،إذ كانت الأهداف البريطانية من إصدار هذا القانون ذات طبيعة سياسية تمثلت في إضفاء الصبغة الشرعية على المعاهدة الأردنية ــ البريطانية ، ومن خلال هذا القانون لم تريد أن تكون هناك مشاركة شعبية فاعلة في إدارة البلاد ولاسيما مع وجود معارضة قوية تطالب بإنهاء الانتداب البريطاني، لكن مع ذلك وافق عليه المجلس التنفيذي وصادق عليه الأمير عبد الله [60]

تألف القانون الأساسي من اثنتين وسبعين مادة موزعة على سبعة فصول أشارت مواده إلى هيئات الحكم الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فقد اختص الفصل الثالث بالتشريع حيث احتوى على ستة عشر مادة ابتداءً من المادة(٢٥) إلى المادة(٤١)، إذ أناطت المادة(٢٥) السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي والأمير، ويتألف المجلس التشريعي من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين كرئيس الوزراء والوزراء (أعضاء المجلس التنفيذي)

بحكم وظائفهم على أن يتم انتخاب الأشخاص المنصوص على انتخابهم بموجب قانون الانتخاب الذي يجب أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات وعدد هؤلاء ستة عشر عضوا، (٦) عن مقاطعة البلقاء منهم خمسة مسلمون بينهم شركسيان والسادس مسيحي ،و(٤) أعضاء عن مقاطعة عجلون ثلاثة مسلمون وواحد مسيحي، وعضو مسلم عن مقاطعة معان،وثلاثة أعضاء عن مقاطعة الكرك عضوان مسلمان وعضو مسيحي، وعضوان لتمثيل بدو الشمال والجنوب، ومدة المجلس ثلاث سنوات ويجوز تمديده لخمس سنوات بقانون خاص أو قانون مؤقت على أن يقتصر ذلك التمديد على المجلس التشريعي الموجود عند سن القانون الخاص أو القانون المؤقت ويفتتح المجلس التشريعي من قبل الأمير، أو من قبل رئيس الوزراء المرخص بإلقاء خطاب العرش، وللأمير حق إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات للمجلس التشريعي ودعوة المجلس للاجتماع ويفتتحه ويفضه ويحله وفقاً لأحكام القانون، وللمجلس ثلاث دورات عادية تنعقد الدورة الواحدة في كل سنة في الأول من تشرين الثاني، وإذا كان ذلك اليوم عطلة رسمية ففي أول يوم يليه لا يكون عطلة رسمية، ومدة الدورة ثلاثة أشهر، إلا إذا حل الأمير المجلس قبل انقضاء المدة،ويجوز تمديد مدة الدورة مدة أخرى من قبل الأمير مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لانجاز أشغال مستعجلة، وللمجلس أن يؤجل جلساته إذا طلب الأمير ذلك لأكثر من ثلاث مرات في كل دورة إلى مدد لا يتجاوز مجموعها كلها الشهر والنصف، وعند حساب المدد لا يحسب الزمن الذي استغرقته هذه التأجيلات[61]

قانون الانتخابات لعام ١٩٢٨

تطلب المصادقة على المعاهدة الأردنية ــ البريطانية والقانون الأساسي للإمارة وجود سلطة تشريعية،وفعلا باشر المجلس التنفيذي برئاسة حسن خالد أبو الهدى إعداد مشروع قانون انتخابات المجلس التشريعي، واقره يوم ١٧حزيران ١٩٢٨[62] ، وبموجب هذا القانون :-

يتألف المجلس التشريعي من ستة عشر عضوا منتخبا يضاف لهم رئيس المجلس التنفيذي وأعضاء المجلس التنفيذي ليصبح عدد أعضاء المجلس التشريعي واحد وعشرون عضوا، وقسمت الإمارة إلى أربع دوائر انتخابية هي:-

دائرة البلقاء: تنتخب خمسة أعضاء مسلمين ،اثنين منهم من الشركس وعضوا سادسا مسيحيا.

دائرة عجلون: تنتخب ثلاثة أعضاء مسلمين وعضوا رابعا مسيحيا.

دائرة الكرك: تنتخب عضوين مسلمين وعضوا ثالثا مسيحيا.

دائرة معان: تنتخب عضوا مسلما واحدا[63]

وكذلك أضيفت دائرتان انتخابيتان تنتخب كل منها نائبا واحدا ، تمثل واحدة منها بدو الشمال وتمثل الثانية بدو الجنوب يتم انتخابهما من قبل عشرة مشايخ من بدو الشمال وعشر مشايخ من بدو الجنوب، وكل لجنة عضوًا واحدًا يعينهما الأمير بمنشور ينشر في الجريدة الرسمية [64] .

تجري طريقة الانتخاب على مرحلتين في الأولى منها يجري انتخاب المنتخبين الثانويين ثم يقوم هؤلاء في المرحلة الثانية بانتخاب أعضاء المجلس التشريعي .

مدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات .

رئيس المجلس التنفيذي هو رئيس المجلس التشريعي ولا يحق له الإدلاء بصوته إلا في حالة تعادل الأصوات داخل المجلس.

عمر الناخب في هذا القانون ثمانية عشر سنة . [65]

أثار نشر قانون الانتخابات سخط الشعب ودفع القوى الوطنية إلى استنكار القانون ومعارضته وحث المواطنين على مقاطعة التسجيل والانتخاب ، وكانت الاعتراضات على قانون الانتخاب تتمثل في النقاط الآتية : [66]

لم ينص على تقسيم الدوائر الانتخابية بنسبة النفوس، ولم يجعل لحق التمثيل نصابا قانونيا سواء بالنسبة للتسجيل أم الانتخاب.

قسم البلاد إلى دوائر انتخابية اسما وتعيينا فعلا وحصر عدد أعضاء المجلس بمقدار معين مقطوع على نسبة غير صحيحة.

عدت أنظمة هذا القانون الترشيح من قبل مسجلين اثنين كافيا لإخراج منتخب ثانوي، واعتبرت ترشيح العضو من قبل خمسة منتخبين ثانويين كافيا لإخراج ذلك العضو مندوبا عن الأمة في المجلس التشريعي بمعنى أن عشرة ناخبين أوليين يمكنهم أن يخرجوا عضوا يمثل البلاد كلها.

يشترك في عضوية المجلس رجال الحكومة الذين يزيد عددهم على ربع عدد الأعضاء المنتخبين.

اشترط لبقاء المجلس تصديقه على مشروع المعاهدة .

ولذلك اشترطت المعارضة الوطنية للدخول في الانتخابات ما يلي: [67]

فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية في دعوة المجلس التشريعي.

تبديل حكومة حسن خالد أبو الهدى التي جازفت بحقوق البلاد لكونها لم تنل ثقة الشعب.

تعديل قانون الانتخاب بشكل يلاءم حق التمثيل الصحيح القانوني .

وكانت إمارة شرق الأردن قد عمتها موجة من السخط والتذمر والاضطراب والاحتجاجات، وقدمت العرائض للأمير عبد الله والحكومة والى المعتمد البريطاني وعصبة الأمم ، ولم يكتف المواطنون بذلك، فقد دعا زعماؤهم والمثقفين إلى عقد المؤتمر الوطني الأول في عمان برئاسة الشيخ (حسين الطراونة) شيخ قبيلة الطراونة يوم ٢٥ تموز١٩٢٨، وحضره(١٥٠) شخصية تمثل شيوخ الأردن، وتم إعلان (الميثاق الوطني) وهو أول وثيقة سياسية وطنية ذات برنامج محدد ليشكل علامة سياسية فارقة في تاريخ النضال الوطني الأردني[68] وجاء فيه:-

ضرورة تشكيل حكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله .

معارضة كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح، وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي لا يعد انتخابا ممثلا لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية، بل يعد انتخاباً لا قيمة تمثيله صحيحة له.

عدم اعتراف شرق الأردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي.

اعتبار كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العدالة، أو المنفعة العامة، وحاجات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً من أساسه.

عدم جواز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه.

رفض كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسئولة باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية .[69]

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية ومقاطعة إجراء التسجيل من جانب الناخبين ،استخدم الأمير عبد الله نفوذه الشخصي للضغط على زعماء البلاد، وذلك لثنيهم عن مقاطعة التسجيل لإجراء الانتخابات ،واستمرت الحكومة في تنفيذ خططها لإجراء الانتخابات وكان اهتمام الناس منصبا على قضية تصديق المعاهدة التي قوبلت بعداء شعبي بالغ في شرق الأردن وذلك لأن مصير المعاهدة كان معلقا بتصديق المجلس التشريعي عليها أو عدم مصادقته ، وحاول الأمير عبد الله وحكومته أكثر من مرة مع المسئولين البريطانيين إجراء تعديل على المعاهدة، ولكن البريطانيين رفضوا وأصروا على موقفهم بأن تعرض المعاهدة كما هي على المجلس التشريعي، فأما أن تصدق وتقبل وأما أن ترفض وعندئذ يجري النظر مجددا في مستقبل البلاد، وكان موقف الأمير عبد الله وأعضاء الحكومة واضحا فقد تكون المعاهدة شراً لابد منه، والخوف على

مستقبل البلاد من التهديدات البريطانية إذا ما رفضت المعاهدة جعل الحكومة تجدد الدعوة لإجراء الانتخابات،وأصدرت رسميا قانون الانتخابات يوم الأول من آب ١٩٢٨[70]

تأسيس الجيش العربي وقوة البادية في إمارة شرق الأردن

وقعت على أول حكومة في شرق الأردن أعباء ومسؤوليات الأمن والاستقرار الداخلي، ولتحقيق تلك المهمة على أفضل وجه ، أصبح من الضروري إنشاء جيش في البلاد ، وتشكل الجيش من الكتيبة التي رافقت الأمير عبد الله إلى معان وكانت لا تتعدى(٢٥٠) جندياً ، وتعود في تشكيلها إلى جيش الثورة العربية الكبرى ، وعهد الأمير عبد الله إلى الرئيس عبد القادر الجندي أن يتولى هذه المهمة، وبعد انتقال الأمير عبد الله إلى عمان انتقلت معه وساهم معه من الضباط العرب محمد علي العجلوني وفؤاد سليم، وفي عمان كانت وحدة عسكرية أنشأها البريطانيون ولم يزد أفرادها على مائة جندي ، وكان البريطانيون ينفقون عليها مباشرة ، وعرفت باسم((القوة السيارة)) ، وقد ارتفع عدد أفرادها إلى (٧٥٠) جندياً كان من بينهم متطوعون من فلسطين ، واستلم رئاسة الأركان فؤاد سليم .[71]

تضمنت المعاهدة الاردنية – البريطانية لعام١٩٢٨ حق بريطانيا الاحتفاظ بقوات عسكرية في شرق الاردن ، وبموجب المعاهدة أصدرت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين في يوم ٢٤ اذار ١٩٢٦ قانون قوة الحدود على أن ينفذ ذلك الأمر في كل من فلسطين والأردن وبتفويض من المندوب السامي في القدس ، فانضم الى هذه القوة عدد من الأردنيين ، ولكن الأمير عبد الله استهجن تشكيل هذه القوة ولم يؤيدها لمخالفتها للمعاهدة ، وكانت مهمة هذه القوة مراقبة الحدود مع فلسطين وسوريا.[72]

وتطور الهيكل الإداري للجيش العربي وجرى في شهر تشرين الثاني عام١٩٣٠تعيين جون باجوت غلوب John Bagot Glubb[73] قائداً لقوة ثانية للجيش العربي وأعطي قوة من البدو وعددها تسعون رجلا وسميت هذه القوة بـ (قوة البادية) ،وجرى تزويدها بالسيارات الآلية الصحراوية وتكون مهمة هذه القوة مراقبة الهجمات الوهابية القادمة من نجد عبر الحدود الأردنية،وكلفت هذه القوة بصنع السلام وفرض النظام بين القبائل البدوية التي تعيش في البادية،وكانت هذه القوة مؤلفة من هجانة (راكبو الجمال) ومفرزة من راكبي السيارات.[74]

وذكر غلوب باشا في مذكراته:((أن الحكومة الأردنية استدعتني لان أتولى السيطرة على الصحراء التابعة لها، وفرض القانون والنظام في منطقة الصحراء وجرى منحي رتبة لواء في الجيش العربي، ولذلك جرى تسجيل مائة رجل، وسبعين من الهجانة، وثلاثين رشاشة محمولة على سيارات، وكنت ازور مضارب قبيلة الحويطات، والتي تميزت بالكرم والشجاعة،كان تقربي من القبائل البدوية لأجل مساندتي في فرض القانون في الصحراء، لأن باستطاعة البدوي أن يعرف كل ما يحدث في الصحراء وعالمها الواسع) .[75]

استخدم غلوب باشا أسلوب سلس للتقرب من القبائل البدوية وأشعرها بالأمان من خلال عيش حياتهم ويقيم معهم ويحاول إقناعهم بأنه يعمل من أجل مصلحتهم ، وبدأ بتوزيع المنطقة بحسب الوجود الجغرافي

لكل قبيلة ومنحهم صلاحيات للدفاع عن منطقتهم وجرى صرف رواتب شهرية لكل أفراد القوة، وفي عام ١٩٣١ بدأ تطوع أبناء القبائل البدوية بشكل رسمي ، ووصل عدد المتطوعين ما يقارب تسعمائة عنصر ، وفي شهر تموز ١٩٣١ صادق المجلس التشريعي الأردني على تشكيل قوة البادية لكي تكتمل صفتها القانونية الرسمية وجرى تحديد الجهات التي ستتولى تأمين مرتبات المقاتلين لقوة البادية .[76]

أصدرت ادارة الانتداب البريطاني قانون عام ١٩٣٦ منحت بموجبه صلاحيات واسعة لغلوب باشا قائد قوة البادية بالإشراف على القبائل البدوية، وشمل القانون حق التدخل في أوضاع البدو وعلاقاتهم الاجتماعية، والحق في مطاردة أي شخص خارج عن القانون ، وإن كان في الأمر شيوخ قبائل بدوية، وكان الدافع الأساسي في القانون هو عزل سكان البادية عن مجتمعهم سواء كانوا سكان المدن أو الريف في إمارة شرق الأردن، وكانت سلطات الانتداب البريطاني تهدف من هذا القانون إبعاد القبائل البدوية وعدم مشاركتهم في الانتفاضات والثورات التي تضر بمصالحهم ، وكذلك محاولة عزلهم عن جيرانهم من الدول العربية ولاسيما سوريا، ومن أجل منعهم من نقل الأسلحة والثوار ضد قوات الاحتلال الفرنسية في سوريا.[77]

كان النجاح الذي حققته قوة البادية الصحراوية السريعة في التغلب على كل الصعاب والمشاكل والضغوط المتواصلة من قبل القبائل البدوية والقاطنين في تلك الأنحاء الصحراوية ، جعلت من هذه القوة المقتطعة من الجيش العربي رأس حربة حاد وقوي في البادية الأردنية يعرفون كيف يتعاملون مع مشاكل البدو في تلك الأصقاع ويقومون بحلها ، وقد انتقلت هذه القوة فيما بعد لتصبح جزءا هائلا وهاماً من الجيش العربي الأردني عن تطويره مستقبلا ، وكان لهذه القوات عدد من المخافر (شبه قلاع يسميها الأهالي منارة) زودت باللاسلكي لسرعة الاتصال، ولتتمكن القوات التحرك بسرعة وقوة، وعلى العموم فان تلك القوات جعلت الصحراء الأردنية بشكل عام يسودها الهدوء والحياة الطبيعية ، فالنجاح الذي حققته هذه القوات البدوية ، بالإضافة إلى شخصية غلوب باشا وقيادته وحنكته وحسن تدبيره وعاملته الحسنة للبدو وفهمه لعاداتهم ، جعلت هؤلاء يتقدمون راغبين للانخراط في سلك صفوف قوات البادية حتى أصبحوا يشكلون الجزء الأكبر من الجيش العربي الأردني مستقبلاً . [78]

القبائل البدوية والمجالس التشريعية والنيابية في إمارة شرق الأردن حتى قيام المملكة الأردنية الهاشمية

جرت انتخابات المجلس التشريعي الأول(١٩٢٩-١٩٣١) بالإمارة في شهري كانون الثاني وشباط ١٩٢٩واشترك فيها الموظفون وأفراد القوات المسلحة من أجل ضمان نجاح مرشحي الحكومة، ففاز عن:-

لواء البلقاء((سعيد المفتي[79] علاء الدين طوقان،شمس الدين سامي الشركسي، سعيد الصليبي، محمد الأنسي،بخيت الإبراهيم)).

لواء عجلون: ((نجيب الشريدة، عقلة محمد النصير،عبد الله الكليب الشريدة، نجيب أبو الشعر)).

لواء الكرك ومعان:((عطا الله السحيمات، رفيفان المجالي، عودة القسوس،صالح العوران)).

حمد بن جازي(بدو الجنوب)، ومثقال الفايز(بدو الشمال)، وتم انعقاد أول مجلس تشريعي برئاسة حسن خالد أبو الهدى رئيس النظار يوم ٢ نيسان١٩٢٩ .[80]

وبعد هذا المجلس جرت انتخاب أربعة مجالس تشريعية منذ العام ١٩٣١ حتى إعلان الاستقلال التام وقيام المملكة الأردنية الهاشمية١٩٤٦ ، وكان ممثلو القبائل البدوية في الشمال في هذه المجالس الأربعة فهم (حديثة الخريشة، مثقال الفايز ، عضوب الزبن)، اما ممثل القبائل البدوية في الجنوب في تلك المجالس الأربعةهو الشيخ(حمد بن جازي)[81] وبعد إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية يوم ٢٥ أيار ١٩٤٦ أصدرت الحكومة الأردنية قانون الانتخاب رقم(٩) لسنة ١٩٤٧ لمجلس النواب يوم ١٦ نيسان ١٩٤٧، والذي عدل مقاعد القبائل البدوية في مجلس النواب الأردني، وقد تضمن سبعة أقسام ، ونص القانون على أن يتألف مجلس النواب من عشرين عضوا، وتكون مدة المجلس أربع سنوات[82] وحدد القانون شروط الناخب الذي يدلي بصوته في الانتخابات وهي:-

لكل أردني(غير بدوي) من الذكور أكمل ثماني عشرة سنة شمسية من عمره حق انتخاب أعضاء مجلس النواب.

أن لا يكون حائزا على جنسية أجنبية أو مدعيا بحماية أجنبية.

أن لا يكون محجورا عليه من محكمة ذات صلاحية ولم يرفع الحجر عنه.

أن لا يكون محكوما عليه بالإعدام أو كان يقضي مدة حكمه في السجن.

أن لا يكون معتوها أو مجنونا.

أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة المعينة في قانون الأسرة المالكة.

أن لا يستعمل الناخب صوته في غير منطقته الانتخابية التي سجل اسمه فيها.[83]

كما نص القانون على أنه يحق لأي أردني تجاوز عمره الثلاثين عاما وغير محكوم بأي جريمة أو جناية أن يرشح نفسه لمجلس النواب بعد أن يدفع للخزينة مبلغ عشر ليرات فلسطينية كتأمين للترشيح تسترد في حال نجاحه وتعود للخزينة في حال فشله.[84]

وقسم قانون الانتخابات المملكة إلى تسع دوائر انتخابية هي:-

قضاء عمان مع قصبتي جرش ومادبا (٥ نواب، اثنان منهم شركس،وواحد مسيحي)

قضاء السلط (نائبان احدهما مسيحي)

قضاء مادبا باستثناء قصبة مادبا (نائب واحد مسلم)

قضاء اربد مع قصبة عجلون باستثناء قصبة عجلون (ثلاثة نواب احدهم مسيحي)

قضاء عجلون باستثناء قصبة عجلون (نائب واحد مسلم)

قضاء جرش باستثناء قصبة جرش (نائب واحد مسلم)

قضاء الكرك (ثلاثة نواب احدهم مسيحي)

قضاء الطفيلة (نائب واحد مسلم)

لواء معان (نائب واحد مسلم).

بدو الشمال(نائب واحد) وبدو الجنوب(نائب واحد)، بدو الشمال وهم:(بنو صخر والسرحان وبنو خالد والعيسى والبسليط وتوابعهم)، وبدو الجنوب وهم:(الحويطات والمناعيون والحجايا وتوابعهم).[85]

الاستنتاجات والنتائج

أولا: كان معظم سكان منطقة شرق الأردن من أبناء القبائل البدوية ، وكانت هذه القبائل هي من تتولى إدارة شؤونها الداخلية بنفسها على الرغم من خضوعها للاحتلال العثماني الاسمي، وكانت القبائل غير راضية عن سياسة العثمانيين الأمر الذي دفعها للقيام بثورات ضدهم مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية .

ثانيا: كانت منطقة شرق الأردن مسرحا لعمليات الحرب العالمية الأولى ، وهذا العامل سمح للقبائل البدوية في أن تفرض وجودها وكلمتها لتحقيق الحرية والتخلص من الوجود العثماني .

ثالثا: لقد كان لمساهمة القبائل البدوية في الثورة العربية الكبرى ، ودعمها للشريف الحسين بن علي ملك الحجاز عاملا مهماً ساهم في تحقيق النصر لقوات الجيش العربي وطرد العثمانيين من منطقة شرق الأردن وقيام الحكومة العربية في دمشق بزعامة الأمير فيصل بن الحسين.

رابعا: كانت القبائل البدوية الأردنية في شرق الأردن بجميع مسمياتها، وعلى الرغم من التباين والاختلاف فيما بينها ، إلا أنها كانت قبائل وطنية موحدة جميعا تحت هدف واحد وهو رفض أي احتلال أجنبي لأراضي شرق الأردن.

خامساً: نظرا للثقل الكبير للقبائل البدوية في منطقة شرق الأردن وتمتع زعمائها بالسطوة والهيبة، وطردهم للعثمانيين، ورفضهم لأي احتلال أجنبي وبذلك انعكس على سياسة بريطانيا في عدم استطاعتها تحقيق الوجود والاحتلال العسكري المباشر في أراضي شرق الأردن ، خوفا من تعرضها لهجمات القبائل البدوية.

سادساً: كانت القبائل البدوية الأردنية تتمتع بالذكاء والفطنة والشجاعة والقوة والحكمة في تدبير أمورها ، وذلك دفع بريطانيا لتستعمل سياسة اللين والحكمة والتودد من القبائل الأردنية ، وإرسال بريطانيا قيادات سياسية رفيعة للتحدث مع القبائل القوة بمنطق العقل والدهاء والحكمة.

سابعا: كانت بريطانيا تنظر إلى منطقة شرق الأردن باعتبارها منطقة مهمة لتأمين مصالحها الإستراتيجية والعسكرية ، ولذلك كله بدأت التفكير في وضع حلول تساهم في تحقيق ذلك ، وكان من أبرز تلك الحلول هو تشجيعها قيام الحكومات المحلية في شرق الأردن.

ثامنا: أرادت بريطانيا إتباعها سياسة التجزئة في شرق الأردن لمنع أية محاولات وحدوية بين أبناء القبائل البدوية من شأنها ان تشكل خطرا على مصالحها في المستقبل، ولذلك دعمت تشكيل الحكومات المحلية بزعامة القبائل البدوية.

تاسعاً: لم يكتب النجاح للحكومات المحلية التي أعلنت بريطانيا عن تأسيسها في شرق الأردن ، وذلك لأنها حكومات دون صلاحيات تذكر لحل المشاكل الموجودة في شرق الأردن، وكذلك تسارع الأحداث السياسية في منطقة المشرق العربي والتي تمثلت بقدوم الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان والتفاف القبائل الأردنية حوله لذلك قررت بريطانيا إلغاء الحكومات المحلية والتفكير في إيجاد إدارة جديدة لشرق الأردن بزعامة الأمير عبد الله .

عاشراً: ما كان لإمارة شرق الأردن أن تظهر وتقوم لولا دعم زعماء القبائل البدوية للأمير عبد الله الشريف الحسين بن علي.

أحد عشر: كان الأمير عبد الله حريصا على كسب ود القبائل البدوية ونيل رضاهم في سبيل نيل الدعم الكامل لمحاولاته تحقيق وحدة أراضي شرق الأردن، وعدم إثارة المشاكل معهم .

اثنا عشر: اندمجت القبائل البدوية في الحياة السياسية في امارة شرق الأردن ، من خلال تكليف الأمير شاكر بن زيد بمنصب نائب العشائر في أول حكومة أردنية.

ثلاثة عشر: كانت الحكومة الأردنية ذكية واستخدمت سياسة التدرج في تطبيق القانون والأحكام القضائية على القبائل البدوية على عكس ما كانت تريده السلطات البريطانية ، وذلك بإصدار قانون محاكم العشائر ، وقانون الأشراف على البدو ، لأن ليس من السهولة تطبيق نماذج أحكام قضائية متطورة على القبائل البدوية بصورة مفاجئة .

أربعة عشر : كانت القبائل البدوية العمود الأساسي لتشكيل الجيش العربي الأردني ، وذلك بتأسيس بريطانيا قوة الهجانة لضمان أمن الحدود والصحراء الأردنية ، وفرض الأمن بين أبناء القائل الأردنية، وساهمت هذه القوة في تسهيل تطوع أبناء القبائل البدوية في الجيش الأردني.

خمسة عشر: ساهمت القبائل البدوية مساهمة فعالة في الحركة الوطنية الأردنية المعارضة لسياسية بريطانيا في شرق الأردن منذ تأسيس الإمارة حتى قيام المملكة الأردنية الهاشمية ، ومن خلال اقامة المؤتمرات الوطنية والتجمعات المناهضة لسياسة بريطانيا والحكومة الأردنية، ومنها قانون الانتخاب، وهذا يدل على تطور الوعي الثقافي والسياسي لزعماء القبائل البدوية ، وأسهمت هذه المعارضة في بناء الأسس لتطور الحريات في إمارة شرق الأردن.

ستة عشر: كان للقبائل البدوية دوراً فعالا في الحياة التشريعية والنيابية ، وذلك بعد سن الحكومة قانون الانتخاب لعام ١٩٢٨ بإعطاء مقعدين في المجلس التشريعي لبدو الشمال وبدو الجنوب ، ونظرا لأهمية القبائل البدوية فقد تم زيادة مقاعدها إلى ثلاثة مقاعد في مجلس النواب الأردني لتشمل بدو الشمال وبدو الوسط وبدو الجنوب، بعد إعلان الاستقلال التام وقيام المملكة الأردنية الهاشمية،وبذلك تكون القبائل البدوية قد ساهمت مساهمة فعالة في بناء أسس المملكة الأردنية الهاشمية وتطورها السياسي والاقتصادي والتعليمي .

قائمة المراجع

- فريحات، إبراهيم عبد الله. (٢٠١١). التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن (١٩٢٨–٢٠١١). المجلة الأردنية للتاريخ والحضارة، ٥(٤).
- شقيرات، عبد السلام عبد الله. (٢٠١٧). تاريخ الإدارة العثمانية في شرقي الأردن (١٨٦٤–١٩١٨). وزارة الثقافة.
- بني حسن، عبد الله أحمد محمد. (١٩٨٩). التحديث السياسي والاستقرار في الأردن. الدار العربية للتوزيع والنشر.
- الجريدة الرسمية. (١٦ نيسان/أبريل ١٩٤٧). الجريدة الرسمية (العدد ٨٩٨.(
- أحمد، إبراهيم كمال. (٢٠٠٥). تاريخ العالم العربي في العهد العثماني (١٥١٦–١٩١٦). دار ابن الأثير.
- إبراهيم، بدر محمد. (٢٠٠٢). مجالس الوزارات في الأردن (١٩٢١–٢٠٠).
- موريس، جيمس. (٢٠٠٩). ملوك هاشميون (ترجمة: يحيى المقدادي). الأهلية للنشر والتوزيع.
- عيش، حسن. (١٩٩٠). الحياة البرلمانية في الأردن. رسالة مجلس الأمة، ١(٢)
- طيفحاها، حسن، والشرع، إبراهيم. (٢٠٠٢). تاريخ الأردن وطرائق تدريسه. مطبعة البهجة.
- السبول، كامل. (٢٠١١). الهاشميون: من حكم الإمارة العثمانية إلى تأسيس الممالك العربية. الأهلية للنشر والتوزيع.
- الجبوري، كريم عبد الله. (٢٠١٢). الأبعاد السياسية للحكم الهاشمي (١٩٤١–١٩٥٨). دار الن ayaللدراسات والنشر.
- قاسمية، خليل. (١٩٧٤). عوني عبد الهادي: أوراق خاصة. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.
- الزركلي، خير الدين. (٢٠٠٩). عامان في عمّان: مذكرات من عاصمة شرقي الأردن (١٩٢١–١٩٢٣). الأهلية للنشر والتوزيع.
- الحجاج، كامل إسماعيل محمد. (١٩٩٣). التطور التاريخي للحياة التشريعية والبرلمانية الأردنية. المركز العربي لخدمات الطلبة.
- الحميسات، كامل إسماعيل، والزُّعبي، كامل محمد سالم. (٢٠٠٣). الحياة البرلمانية في الأردن (١٩٨٩–٢٠٠١). الجامعة الأردنية.
- موسى، سليمان. (١٩٩٠). إمارة شرقي الأردن: النشأة والتطور (١٩٢١–١٩٤٦). لجنة تاريخ الأردن.
- موسى، سليمان. (١٩٧١). تأسيس الإمارة الأردنية (١٩٢١–١٩٢٥)

- الكسواني، سليم. (١٩٨٣). مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني. مطبعة الكسواني.
- أبو كُش، محمد. (١٩٩٦). الحياة التشريعية في الأردن (١٩٢١–١٩٤٧). الوكالة العربية.
- العمري، سليمان. (١٩٩١). أوراق الثورة العربية: المعارك الأولى – الطريق إلى دمشق. رياض الريس.
- درويش، سامي. (١٩٩٠). المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن. دار دانا.
- العمري، سليمان. (١٩٩١). ميسلون في نهاية العهد. رياض الريس.
- وهيم، محمد. (١٩٨٢). مملكة الحجاز (١٩١٦–١٩٢٧).
- المحافظة، علي. (١٩٧٣). تاريخ الأردن المعاصر (١٩٢١–١٩٤٦). مطبعة الجامعة الأردنية.
- عبد الله بن الحسين. (٢٠٠٩). الأعمال الكاملة للملك عبد الله بن الحسين. الأهلية للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف، عبد المجيد كمال. (٢٠١٤). المختصر في تاريخ العالم العربي المعاصر (١٩٦٤–١٩٩٣) (الطبعة السادسة). جامعة الدول العربية.
- سلطان، أحمد. (١٩٩٦). تاريخ سورية: حكم فيصل بن الحسين. دار طلاس.
- جبار، عبد الله أحمد محمد. (١٩٩١). التطورات السياسية الداخلية في الأردن (١٩٤٦–١٩٥٨) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد.
- الشناق، عبد الرحمن محمد زيد. (٢٠١٢). تاريخ الأردن وحضارته. وزارة الثقافة.
- المفتي، عبد الله أحمد. (٢٠١٤). الأردن من الإمارة إلى الدولة (١٩٢١–١٩٧٣). دار آمنة.
- عبد اللطيف، عبد المجيد كمال. (٢٠١٠). الملك فيصل الأول وأثره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١–١٩٣٣) (الطبعة الرابعة). مكتب الغفران.
- المحافظة، علي. (١٩٧٣). العلاقات الأردنية–البريطانية (١٩٢١–١٩٥٧). دار النهار.
- الحضرمي، عثمان. (٢٠٠١). البرلمان ودوره في التوجه الديمقراطي في الأردن. مجلة مجلس الأمة، (٤٢).
- الروابدة، عبد الرؤوف. (١٩٩٦). الطريق الديمقراطي إلى أين. سندباد.

- الطوالبة، أحمد. (٢٠١٠). الحياة البرلمانية الأردنية ومراحل تطورها. منشورات عمّان.
- العدوان، عبد الحليم محمد علي. (٢٠٠٨). التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٢١–١٩٨٩) (الجزء الأول). دار الراية.
- غلوب، جون باغوت. (٢٠٠٥). مذكرات في الشرق (ترجمة: غازي حتر وفايز فياض). الأهلية.
- فريدريك، جون. (٢٠٠٤). تاريخ شرقي الأردن وقبائلها (ترجمة: بهجت طوقان). الأهلي.
- أبو جابر، كامل. (٢٠١١). البرلمان في المملكة الأردنية الهاشمية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المدي، محمود، وموسى، سليمان. (١٩٥٩). تاريخ الأردن في القرن العشرين.
- ملحق الجريدة الرسمية. (١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣). المملكة الأردنية الهاشمية.
- الكيالي، ناصر. (١٩٩٧). دراسة في تاريخ الحياة السياسية المعاصرة (١٩٢٠–١٩٥٠). دار طلاس.
- أبو صوفة، محمد عبد الله. (١٩٩٥). خريطة الحياة البرلمانية في الأردن (١٩٢٩–١٩٩٣)
- ويلسون، ماري. (٢٠٠٠). عبد الله وشرقي الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية (ترجمة: فهد الجراح). دار النهار.
- القريشي، محمد يوسف إبراهيم. (٢٠١٢). ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥. دار تموز.
- الروسان، محمد. (د.ت). التوجه البريطاني لإقامة إدارة عربية في شرقي الأردن (١٩١٥–١٩٢١). مقال في مجلة علمية.